



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الاغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

لجنة المالية

الدورة السبعون بعد المائة

روما، 21 – 25 مايو/أيار 2018

لجنة المراجعة في منظمة الأغذية والزراعة – التقرير السنوي للمدير العام عن سنة 2017

توجه الاستفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد THIERRY RAJAOBELINA

المفتش العام

رقم الهاتف: +39-06 5705 4884



FC170

MW056_Rev1/A

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة؛
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: www.fao.org

موجز وتعليقات المدير العام

◀ يسرّ المدير العام أن يقدم للجنة المالية التقرير السنوي للجنة المراجعة (اللجنة) لعام 2017، مع تعليقات المدير العام، كما تنص عليه اختصاصات لجنة المراجعة (MS 146 – App. C). وتتطلب الاختصاصات أيضاً بأن يُدعى رئيس اللجنة، أو أي عضو آخر فيها، كما تقرره اللجنة، إلى تقديم التقرير السنوي إلى لجنة المالية.

◀ وتقرّر اللجنة بالتقدم المحرز في تعزيز ترتيبات الحوكمة وعلى وجه الخصوص، ترحب اللجنة بإطار الرقابة الداخلية المستند إلى النموذج الذي وضعته لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريبواي، والذي صدر وتمت الموافقة عليه في أبريل/نيسان 2016، مما سيسمح للمدير العام بإصدار بيان الرقابة الداخلية مع الكشوفات المالية لعام 2017.

◀ وتعرب اللجنة عن سرورها إزاء الجهود المبذولة بشأن القدوة في أعلى الهرم، ولا سيما تحسين التواصل على نطاق المنظمة بشأن سياسة عدم التسامح في منظمة الأغذية والزراعة في ما يخص بالغش والفساد.

◀ وتوصي اللجنة بإتخاذ دمج وظيفتي المسؤول عن الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم، وهما وظيفتان بمسؤوليات مختلفة، وتطلبان مهارات مختلفة، وتعتمدان على معايير مختلفة، مما ينطوي على تضارب كامن في المصالح.

◀ ويخلص التقرير إلى استنتاج إيجابي بشأن عمل مكتب المفتش العام والنتائج الممتازة للتقييم الخارجي لجودة عملية المراجعة الداخلية، وتنسيقه مع مهام الرقابة الأخرى. وفي حين أن اللجنة تشير إلى عدم وجود معوقات أمام استقلالية عمليات مكتب المفتش العام في عام 2017، فإنها توصي بتعزيز مفهوم الاستقلالية مع تحسين ترتيبات السفر.

◀ وتأخذ اللجنة علماً بإجراءات المتابعة التي اتخذتها إدارة المنظمة بشأن توصيات المراجعة على المستويين الداخلي والخارجي، وتشجع على مواصلة الجهود المبذولة لتقليل الوقت اللازم لإغلاق التوصيات. وسيقدم إلى لجنة المالية في دورتها القادمة تحديث الإدارة الخاص بالإجراءات العالية المخاطر المعلقة منذ أمد طويل.

◀ وتبدي اللجنة قلقها إزاء عدم إمكانية تنفيذ خطط عمل مكتب المفتش العام خلال الفترة المقترحة بسبب نقص الموارد. وتوصي اللجنة بأن تضيف الأجهزة الرئاسية في المنظمة وظائف فنية إلى مهام المراجعة والتحقيق في مكتب المفتش العام. وسيمكن ذلك المنظمة أيضاً من تحسين استجابتها للطلبات ذات الصلة بالتحرش الجنسي والاستغلال والإساءة الجنسيين.

◀ وتبدي اللجنة قلقها إزاء بعض التوصيات العالية المخاطر الصادرة عن مكتب المفتش العام في عام 2014 والتي لم يتم تنفيذها بعد.

◀ ويتفق المدير العام مع توصيات التقرير.

تعليقات المدير العام

◀ يعبرّ المدير العام عن تقديره للمشورة التي وفرتها لجنة المراجعة، في التقرير السنوي وأثناء اجتماعاتها خلال السنة، في مجالات اختصاصها. ويرد تقرير الحالة الصادر عن الإدارة بشأن توصيات لجنة المراجعة في تقاريرها السابقة في الملحق 3. وفي ما يتعلق بالتوصيات الخاصة الواردة في التقرير السنوي لعام 2017، يتفق معها المدير العام ويقدم التعليقات التالية:

- ◀ سيشهد إطار الرقابة الداخلية في المنظمة تحسينات كبيرة في عام 2018. وسوف أصدر بياناً بالرقابة الداخلية مع الكشوفات المالية لعام 2017. وتدعم هذا البيان رسائل التمثيل التي أعدتها الإدارة في عام 2017، إلى جانب تحسين عمليات إدارة المخاطر.
- ◀ وتواصل المنظمة التزامها بسياسة عدم التسامح في ما يتعلق بالغش. وقد عينت وصياً على السياسة ضد الغش والممارسات الفاسدة الأخرى، وكلفته بإعداد جميع الاتصالات اللازمة على نطاق المنظمة بشأن منع الغش والفساد. وقد تم إعادة تشغيل لجنة العقوبات على الموردین بشكل كامل من جديد في عام 2017، وسوف ترفع التقارير عن تقدمها إلى لجنة المراجعة.
- ◀ وسوف تولي الإدارة ومكتب المفتش العام الانتباه الكامل في الأشهر القادمة لملء الشواغر المتبقية في مكتب المفتش العام، بهدف الإبلاغ عن تنفيذ توصية اللجنة في الفصل الثالث من عام 2018.
- ◀ وسيظهر مكتب المفتش العام المرونة في إدارة ترتيبات سفر المفتش العام.
- ◀ وستولي الإدارة الاهتمام الكامل لاتخاذ الإجراءات بشأن التوصيات العالية المخاطر الصادرة عن مكتب المفتش العام قبل عام 2015.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- ◀ إن اللجنة المالية مدعوة إلى أخذ العلم بالتقرير السنوي للجنة المراجعة للمنظمة لعام 2017.

مسودة المشورة

- أخذت لجنة المالية علماً بالتقرير السنوي للجنة المراجعة في المنظمة لعام 2017:
- ◀ وأقرت بالدور الهام الذي تضطلع به لجنة المراجعة في المنظمة في توفير ضمانات مستقلة ومشورة في مجالات ولايتها بموجب اختصاصاتها؛
- ◀ ورحبت بالتقرير، الذي تضمن استنتاجات إيجابية بشأن عمل مكتب المفتش العام والمشورة ذات الصلة في ما يتعلق بنظام المنظمة للرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر والحوكمة؛
- ◀ وأعربت عن رضاها حيال المشورة التي قدمتها لجنة المراجعة في المنظمة، في مجالات اختصاصاتها؛
- ◀ ورحبت بموافقة المدير العام على التوصيات المقدمة في التقرير، وأعدت التأكيد على تشجيعها المدير العام ولجنة المراجعة على الاجتماع على أساس سنوي على الأقل، للتأكيد على أهمية دورها والمشورة المقدمة؛
- ◀ وتتطلع إلى توصية لجنة المراجعة بشأن عملية اختيار أعضاء اللجنة في المستقبل؛
- ◀ وتطلعت إلى تقرير حالة آخر تقدمه الإدارة بشأن توصيات لجنة المراجعة خلال الدورة العادية التالية للجنة المالية في خريف عام 2018.

أولاً - مقدمة

- 1- تقوم لجنة المراجعة في المنظمة (اللجنة)، بصفتها جهازاً استشارياً مستقلاً من الخبراء، بتقديم يد العون إلى المدير العام لأداء مسؤولياته المتعلقة بالرقابة والحوكمة. كما تساعده على ضمان حصوله على ضمانات مستقلة وموضوعية حول فعالية وظائف المراجعة الداخلية والتفتيش والتحقيق والشؤون الأخلاقية وتسدي المشورة بشأن نظام المراقبة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة. وهي تنجز ذلك من خلال النظر في عمل مكتب المفتش العام، ومكتب أمين المظالم والشؤون الأخلاقية، ووظائف الرقابة الأخرى التي تقوم بها المنظمة (التقييم والمراجعة الخارجية) وإجراءات الإدارة بشأن توصيات مكتب المفتش العام وتقارير التفتيش.
- 2- وطبقاً لاختصاصات اللجنة (الملحق 2)، على المدير العام أن يحيل نسخة من التقرير السنوي للجنة إلى لجنة المالية، مشفوعاً بتعليقاته عليه، إن وجدت.
- 3- ويؤقر هذا التقرير السنوي الخامس عشر للجنة المراجعة لمحّة عامة عن مناقشاتها وتوصياتها خلال عام 2017. وقد اجتمعت اللجنة ثلاث مرات في عام 2017.
- 4- ويرد تشكيل اللجنة خلال عام 2017 في الملحق 1.

ثانياً - عمل اللجنة

- 5- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة في فبراير/شباط، ونوفمبر/تشرين الثاني 2017 في المقر الرئيسي للمنظمة، لمدة يومين في كل مرة. وتمّ انتخاب السيدة Lesetedi في ديسمبر/كانون الأول 2015 لتشغل منصب الرئيس بدءاً من عام 2016. وتمّت المحافظة على عضوية جزئية للجنة طوال السنة، وظل هناك منصباً واحداً شاغراً بعد استقالة عضو جديد بعد دورة فبراير/شباط 2016. وفي ديسمبر/كانون الأول 2017، بناء على توصية من المدير العام ولجنة المالية، عيّن مجلس المنظمة عضواً جديداً سينضم إلى اللجنة في عام 2018.
- 6- وتعرب اللجنة عن تقديرها لمكتب المفتش العام لخدمات الأمانة الفعالة المقدمة خلال السنة، دعماً للاجتماعات المقررة وبين الدورات.
- 7- ويسرّ اللجنة الإبلاغ عن التزام جيد متواصل مع المراجع الخارجي وأمين المظالم/مسؤول الشؤون الأخلاقية. كما أطلعت اللجنة على خطط عمل المراجعة الخارجية ومكتب الأخلاقيات، وما أحرز من تقدّم ونتائج، شخصياً أو عن طريق التقارير، في اجتماعاتها.
- 8- وللمساعدة في الإحاطة بهذا العمل، تلقت اللجنة تحديثات منتظمة بشأن التطورات التنظيمية ومنظور الإدارة من نائب المدير العام - مدير العمليات، وأعضاء آخرين في الإدارة العليا، في كل اجتماع. غير أن اللجنة لم تلتق بالمدير العام في عام 2017. وتؤكد اللجنة من جديد على أهمية الانخراط المباشر مع المدير العام.
- 9- وفي حين حدّدت بعض المجالات التي تستدعي مزيداً من الاهتمام من جانب اللجنة، خلصت إلى أنها نهضت بواجباتها وفقاً لاختصاصاتها الحالية. وأجرت اللجنة دراسة استقصائية عن أدائها موجهة إلى أعضاء الإدارة العليا ولجنة المالية، بالإضافة إلى تقييم ذاتي لأعمالها تمشياً مع أفضل الممارسات. وفي حين خلصت هاتين العمليتين إلى أن أداء اللجنة كان كافياً بشكل عام ويتمشى مع اختصاصاتها الحالية وأفضل الممارسات، فقد كان هناك مجالاً للتحسين

من حيث زيادة الرؤية والتفاعل مع جميع أصحاب المصلحة، ومواصلة إثارة القضايا المتعلقة بالمخاطر العالية المستوى والشؤون الأخلاقية والتحقيقات، التي تحتاج إلى اهتمام المدير العام والإدارة العليا. وتعتزم اللجنة البدء بزيارات ميدانية إلى الأقاليم في عام 2018، مما سيساعد في إبراز رؤية لجنة المراجعة للمنظمة ككل، على الرغم من أن هذه الزيارات ستكون في المقام الأول للإلمام بعمل المنظمة على المستوى الميداني.

10- وبناء على التوصيات الواردة في الاستعراض الذي أجراه مكتب المفتش العام لضمان جودة المراجعة الداخلية (في أواخر عام 2015)، أعدت اللجنة بالتعاون مع الأمانة نص الاختصاصات المنقحة. ورفعت الوثيقة إلى الاجتماع 166 للجنة المالية لاعتمادها. ولا تزال الوثيقة قيد النظر. ووافقت اللجنة على التغييرات المقترحة التي تم إجراؤها خلال اجتماعي اللجنة المالية غير الرسميين في الدورة 169 وفي مارس/آذار 2018، مما يؤكد على الحاجة إلى التفاعل الوثيق مع المدير العام، وفي نفس الوقت رفع التقارير إلى لجنة المالية لتعزيز الرقابة.

11- وأحاطت اللجنة علماً بطلب لجنة المالية لتلقي تقرير بعد كل دورة من دورات لجنة المراجعة، ولكنها أوصت بمواصلة رفع التقرير السنوي لاستكمال المعلومات.

12- ووافقت اللجنة على أنه ينبغي الإعلان عن الاختيارات المستقبلية لأعضاء لجنة المراجعة لتوفير عملية أكثر شفافية وتنافسية، وأنه يمكن تشكيل لجنة لاختيار أفضل المرشحين.

ثالثاً- الرسائل والاستنتاجات الرئيسية من عمل لجنة المراجعة في عام 2017

13- يرد أدناه موجز الرسائل والاستنتاجات الرئيسية لعمل اللجنة خلال عام 2017. كما يرد مزيد من التفاصيل في الأجزاء اللاحقة من هذا التقرير المنظم وفقاً لأربعة مجالات رئيسية واسعة محددة في اختصاصات اللجنة:

- تقرّر اللجنة بالتقدم المحرز في تعزيز ترتيبات الحوكمة وعلى وجه الخصوص، ترحب اللجنة بإعداد بيان الرقابة الداخلية الذي سيصدر مع الكشوفات المالية لعام 2017.
- ويسرّ اللجنة أن تلاحظ الجهود المبذولة بشأن القدوة في أعلى الهرم، ولا سيما الرسائل على مستوى المنظمة بشأن سياسة عدم التسامح في منظمة الأغذية والزراعة في ما يختص بالغش والفساد.
- وحثت اللجنة الإدارة على تحديد أولويات تحسين عمليات إدارة المخاطر.
- وأثنت اللجنة على المنظمة في ما يتعلق برأي المراجع الخارجي غير المعدل للبيانات المالية لعام 2017.
- وفي حين أن اللجنة تشير إلى عدم وجود معوقات أمام استقلالية عمليات مكتب المفتش العام في عام 2017، فإنها توصي بتعزيز مفهوم الاستقلال مع تحسين ترتيبات السفر.
- وأشارت اللجنة أن التوصيات العالقة منذ وقت طويل والمتصلة بالمخاطر العالية، والتي تأكد أنها ما زالت ذات صلة، لم تُنفذ بشكل كامل بعد. وتشجع اللجنة الإدارة على إغلاق هذه التوصيات بأسرع وقت ممكن، وبصورة عامة على مواصلة الجهود من أجل تقليص الوقت لإغلاق توصيات المراجعة الداخلية.
- وتشير اللجنة إلى أن لجنة العقوبات على الموردين لم تكن تعمل خلال النصف الثاني من عام 2017. وذلك مثير للقلق بشكل خاص، نظراً إلى زيادة تفويض المسؤوليات للمكاتب الميدانية وإلى المجموعة المتنامية من المشاريع التي تتطلب مشتريات كبيرة ميدانية، وأن الشركاء المنفذين والمتعاقدين يساهمون في جزء كبير في تنفيذ البرامج.

- وتشير اللجنة أن دمج وظيفتي المسؤول عن الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم ليس من أفضل الممارسات، ويخلق تضاربات كامنة في المصالح.
- ويسرّ اللجنة أنه في عام 2017 صدر تحديث الخطوط التوجيهية بشأن التحقيقات الإدارية الداخلية، سيقفل التوصيات العالقة من الاستعراض الخارجي لعام 2013 لوظائف التفتيش في مكتب المفتش العام.
- وترى اللجنة أن مكتب المفتش العام يقدم خدماته بصورة مناسبة وفعالة، بما في ذلك تنفيذ برنامج لضمان تحسين الجودة.
- واستمرت الشواغر في مكتب المفتش العام طيلة عام 2017. وفي ظلّ ترحيل الشواغر في الوظائف المهنية وتوقع مزيد من الشواغر في النصف الأول من عام 2018، توصي اللجنة بأن تحرص الإدارة على ملء الشواغر في مكتب المفتش العام على وجه السرعة. وسوف تواصل اللجنة رصد هذه المسألة عام 2018.
- وترى اللجنة أن مكتب المفتش العام سيحتاج إلى وظائف إضافية حتى يتمكن من إدارة أهداف خطة عمله خلال الإطار الزمني المطلوب. وسيسمح ذلك للمنظمة أيضاً بتحسين استجابتها للمطالب المتعلقة بالتحرش الجنسي والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.
- وأوصت اللجنة بأن يتم تنفيذ التقارير المتفرقة بشأن الإجراءات/التوصيات الصادرة عن المكاتب الميدانية.
- وشجعت اللجنة الإدارة العليا على تنفيذ توصيات المراجعة العالقة منذ وقت طويل، وعلى أن توفر الإدارة أطر زمنية أكثر واقعية لتنفيذ خطط العمل.

رابعاً - سياسات المحاسبة والتقارير المالية

ألف - تنفيذ الكشوفات المالية الممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

- 14- خلال عام 2017، تلقت اللجنة معلومات في كلٍّ من اجتماعاتها من موظفي شعبة المالية، ورئيس شعبة المعلومات، والمفتش العام، والمراجع الخارجي، بشأن برنامج الموارد المؤسسية ومواصلة استخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ووفرت اجتماعات اللجنة فرصةً للمنظمة لتقديم التقارير بشكل منهجي عن حالة الإجراءات المتصلة بالمخاطر المحددة، والتوصيات من وظائف المراقبة. كما توقّرت لجنة فرصة استعراض مسودة الكشوفات المالية لعام 2016، وقدمت اقتراحات بسيطة بشأنها. ورُحبت بالانتهاء منها مع رأي قاطع لمراجع خارجي. وذكرت اللجنة أنها تود سماع المزيد عن الفوائد التي جلبتها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى المنظمة.
- 15- وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود المبذولة لإنتاج الحسابات المراجعة، ولكنها شجعت الإدارة على التركيز على تنفيذ إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وشددت على أهمية إصدار بيان للرقابة الداخلية، لا سيما من أجل فهم نقاط الضعف في المكاتب اللامركزية على نحو أفضل.
- 16- وفي ما يتعلق بالتزامات التغطية الطبية ما بعد الخدمة في المنظمة، أشارت اللجنة أنها لا تزال تشعر بالقلق من أنه لم يتم العثور على حلٍّ دائم ضمن منظومة الأمم المتحدة، وتوصي اللجنة بأن تنظر منظمة الأغذية والزراعة في حلول بديلة.

باء - وظائف الخزانة والاستثمار

- 17- تشجع اللجنة الإدارة على تنفيذ التوصيات الصادرة عن عملية الاستعراض لمخاطر الخزانة ومراجعة وظيفة الاستثمار، ولا سيما فيما يتعلق بالمجالات المحددة في إدارة الخزانة المعرضة للمخاطر المرتفعة، والمتعلقة بالطرف المقابل،

والعملات الأجنبية، وتجديد موارد حسابات السلف، ورصد المخاطر من خلال المكاتب الميدانية للمنظمة. وفي ما يتعلق بإدارة الاستثمارات، تدعو اللجنة الإدارة إلى تنفيذ الإجراءات المتفق عليها بشأن مراجعة العقود مع مديري الصناديق، وأيضاً فيما يتعلق باختيارهم.

خامساً - الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

ألف - توصيات المراجعة الداخلية

18- عبّرت اللجنة عن تقديرها للجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمة للتشديد على المساءلة من أجل تنفيذ توصيات المراجعة المتفق عليها بشأن الإجراءات في الوقت الملائم لإدارة المخاطر والفرص في المنظمة على نحو أفضل. وفي حين ما زالت تظهر بعض الاختلافات من سنة إلى أخرى في معدلات التنفيذ الإجمالية لتوصيات المراجعة الداخلية التي يقدمها مكتب المفتش العام، تشير اللجنة إلى أن الإدارة حققت على العموم بحلول نهاية عام 2017 تقدماً بلغ نسبة 85 في المائة كنتيجة تنفيذ للتوصيات العالقة منذ أكثر من سنتين (مقارنة بنسبة 93 في المائة كغاية تنفيذ). وحافظت المنظمة على هذه الغاية لفترة السنتين 2018-2019. وأعبرت اللجنة عن تقديرها للتحسينات في تنفيذ خطط تقييم المخاطر ومعدل تنفيذ توصيات المراجعة.

19- وأعبرت اللجنة عن قلقها إزاء التقدم الصغير المبلغ عنه في ما يتعلق بإقفال توصيات مراجعة مكتب المفتش العام العالقة منذ فترة طويلة والتي تتناول المجالات العالية المخاطر، على الرغم من أن هذه التوصيات ما زالت تعتبر ذات صلة.

20- وأشارت اللجنة إلى أن إدارة العمليات ومكتب المفتش العام عملاً معاً لوضع منصة توفر معلومات على الإنترنت للمدراء بشأن حالة التوصيات المفتوحة في مجالاتهم. وتثني اللجنة على المنظمة لهذا الإنجاز الذي أدى إلى انخفاض في التوصيات المفتوحة، ولكنها شددت على ضرورة الاستمرار بنفس الزخم.

21- ومن بين المجالات الهامة التي ما زالت فيها توصيات سابقة عالقة، ما يلي:

- تنفيذ إطار لإدارة استمرار الأعمال على نطاق المنظمة؛
 - وضع ممارسات رصد أقوى في المقر الرئيسي للعمليات في المكاتب الميدانية؛
 - وإجراء تقييمات دورية لهيكل التوظيف وقدرة المكاتب القطرية على التعامل مع السلطات المفوضة الجديدة، بما في ذلك إدارة الطوارئ؛
 - وتعزيز الرصد لمتطلبات البنية التحتية والإجراءات في ما يتعلق بالاستجابة إلى معايير السلامة.
- ويمكن الاضطلاع على مزيد من التفاصيل في التقرير السنوي لعام 2017 الصادر عن مكتب المفتش العام، بما في ذلك المعلومات عن الحالة التي توفرها إدارة منظمة الأغذية والزراعة.

باء - توصيات المراجعة الخارجية

22- في عام 2017، واصلت اللجنة إجراء استعراض رسائل الإدارة وتقريرها بشأن المراجعة الخارجية. وطلبت اللجنة إلى الإدارة أن توفر معلومات أكثر تكاملاً بشأن توصيات المراجعة الخارجية واستجابات الإدارة ذات الصلة والإجراءات المتخذة في هذا الصدد. ومع الإشارة إلى أن لجنة المالية تقدّمت بطلب مماثل، طلبت اللجنة إلى المراجع الخارجي أن يتبادل معها أي تقارير حالة في المستقبل بدءاً من استجابات الإدارة للتقرير المطول لعام 2016، والتي أُعدت لرفعها إلى اجتماع لجنة المالية الذي انعقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.

جيم - سياسات المساءلة والرقابة الداخلية

- 23- ورحبت اللجنة بالعمل الذي أدى إلى إصدار بيان الرقابة الداخلية مع الكشوفات المالية لعام 2017. وفهمت اللجنة أنه سيتم تقديم بيان الرقابة الداخلية خلال الربع الأول من عام 2018. وأقرت اللجنة بأن مستوى نضوج الضوابط وإدارة المخاطر لن يكون متماثلاً في جميع مجالات المنظمة، وشددت على أهمية تحديد آلية لاختبار مدى موثوقية بيان الرقابة الداخلية بعد كل إصدار وللتأكد من إجراء التحسين كل سنة.
- 24- وشجعت اللجنة الإدارة على نشر سياسة مكافحة الغش والفساد على نطاق أوسع داخل المنظمة عقب إقرارها من جانب المدير العام.

دال - التركيز على النتائج

- 25- إقراراً منها بكونها جهود في الأجل الطويل، تواصلت اللجنة التأكيد على أهمية إضفاء الطابع المؤسسي بالكامل على الإدارة المستندة إلى النتائج، وإدارة المخاطر المؤسسية، وإدارة الأداء، بحيث يتم الحصول على المنافع المتوقعة من نهج أكثر تركيزاً على النتائج إزاء الإدارة والمساءلة، والمحافظة عليها. ورحبت بالإجراءات الإضافية التي عرضتها الإدارة في اجتماعاتها المنعقدة عام 2017، وبالاستنتاجات الإيجابية التي خلص إليها استعراض مكتب المفتش العام للتنفيذ الأولي للإطار الاستراتيجي الجديد، وأقرت المجالات المحددة للتركيز عليها. وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود المبذولة بشأن تنفيذ إدارة المخاطر، ولكنها شددت على ضرورة إنشاء إدارة المخاطر المؤسسية بشكل كامل.

هاء - إدارة الموارد البشرية

- 26- استعرضت اللجنة، في عام 2017، التحديات التي تواجه إدارة الموارد البشرية المتعلقة بمعدلات الشواغر، وتنفيذ سياسة التنقل، وتطوير الموظفين، وتحديث سياسات الموارد البشرية. وأعربت اللجنة مجدداً عن قلقها إزاء العدد الكبير من الشواغر في شعبة مكتب الموارد البشرية -25 في المائة في بعض الأحيان خلال العام، الأمر الذي ينعكس على كفاءة عمليات التوظيف في وحدات أخرى.
- 27- وأوصت اللجنة بتحسين تدريب الموارد البشرية من غير الموظفين، ولا سيما إدخال تدريبات إلزامية ومرصودة بشأن الشؤون الأخلاقية ومعايير السلوك المتعلقة بمتطلبات الموارد البشرية من غير الموظفين المنوط بها مهام حرجة.
- 28- ولاحظت اللجنة إلى أنه لم يعد هناك قسم محدد لوضع سياسات الموارد البشرية، وأن هذا يمثل نقطة ضعف يتعين على المنظمة معالجتها.
- 29- وأشارت المنظمة إلى وجود خطر محتمل في MS 330.1.41 (باء)، بشأن التدابير التأديبية للموظفين من فئة ف-4 وما دونها، مسلطة الضوء على أنه في الإجراءات الحالية، مكتب الموارد البشرية مسؤول عن تقديم توصيات تأديبية ويتمتع بسلطة فرض القرار أيضاً.
- 30- ولاحظت اللجنة عدم وجود إطار زمني محدد لمعالجة التدابير التأديبية بين إغلاق التحقيق واتخاذ القرار النهائي بشأن القضية. وبالتالي، أوصت اللجنة بوضع مؤشر رئيسي للأداء لتجنب مخاطر محتملة ألا توفر المنظمة المتابعة في الوقت المناسب لعملية التحقيق.

سادساً - سياسات وإجراءات المنظمة لمكافحة ممارسات الغش والفساد والتآمر

ألف - مكتب الشؤون الأخلاقية

31- أعادت اللجنة التأكيد على قلقها إزاء دور أمين المظالم/المسؤول عن الشؤون الأخلاقية، الذي لا يتبع أفضل الممارسات ويمثل تضارباً في المصالح بين الوظيفتين. وقد تجلّى ذلك بوضوح في تقرير أمين المظالم/المسؤول عن الشؤون الأخلاقية المقدم إلى لجنة المراجعة، وأبرز مرة أخرى الخطر المرتفع على سمعة المنظمة في دمج هذين الدورين المتعارضين. وتوجه اللجنة انتباه المنظمة إلى استعراض وحدة التفتيش المشتركة للآليات والسياسات التي تعالج تضارب المصالح في منظومة الأمم المتحدة، والتي تنص على ما يلي "لذلك، يؤكد المفتش من جديد على توصية وحدة التفتيش المشتركة القائمة منذ فترة طويلة بتجنب الازدواج بين وظائف الشؤون الأخلاقية ووظائف الرقابة الأخرى أو وظائف الإدارة"¹. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة بوجود عدة حالات فيها تضارب مصالح بين وظيفتي أمين المظالم والمسؤول عن الشؤون الأخلاقية.

32- ولاحظت اللجنة أنه للسنة الثانية، شهد برنامج الإقرار المالي زيادة كبيرة في عدم الامتثال في الاستجابة لاستبيان الإفصاح المالي (أكثر من 50 موظفاً). واعتبرت اللجنة أن هذه السياسة لن تنفذ بالكامل ما لم يتم إنفاذها بصرامة ومتابعتها من قبل مكتب الموارد البشرية. وعلاوة على ذلك، أعادت اللجنة التشديد على الحاجة إلى إجراء عمليات تفتيش مفاجئة، وأوصت بضرورة القيام بها على أساس منتظم.

33- وأوصت اللجنة بوضع سياسة بشأن تضارب المصالح وبأن يتم إعلام جميع موظفي منظمة الأغذية والزراعة بها وتعريف تضارب المصالح.

34- واستعرضت اللجنة سير عمل مكتب الشؤون الأخلاقية وأعربت عن قلقها إزاء النقص في عدد موظفي المكتب، واقترحت أن تقوم الأمانة بمراجعة هيكله.

باء - العقوبات على المتعاقدين

35- أحاطت اللجنة علماً بأن المنظمة اتخذت إجراءات لإعادة إنشاء لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين التي توقفت عن العمل خلال النصف الثاني من عام 2017. وتتطلع اللجنة إلى التفاعل الجيد مع لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين خلال عام 2018. وتوصي اللجنة بإنشاء منصب لأمين لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين والتغييرات المقترحة على السياسة.

¹ الفقرة 83 من الوثيقة JIU/REP/2017/9

جيم - تحديث سياسة المنظمة بشأن مكافحة الغش

36- أعربت اللجنة عن ارتياحها إزاء الإشارة أنه تم تعيين وصي عن السياسة على مستوى نائب المدير العام، وتتطلع إلى خطط التنفيذ. وسيساهم ذلك في تأييد نشر وتنفيذ هذه السياسة. ولاحظت اللجنة باهتمام الاتصالات الموجهة إلى جميع الموظفين لتسليط الضوء على عدم التسامح المطلق بشأن الغش.

دال - حماية المبلغين عن المخالفات

37- تعتبر اللجنة أن الثقة بأنه سيتم معالجة الادعاءات على نحو ملائم، وحماية مقدمي الشكاوى من أي أعمال تأرية تشكّل عنصراً أساسياً في السياسة لتكون مفيدة. وما زالت أغلبية الادعاءات عن سوء التصرف التي يتلقاها مكتب المفتش العام ترد من موظفي المنظمة، وفي حالات قليلة جداً (ثلاث حالات) في عام 2017، حيث أعرب مقدمو الشكاوى عن قلقهم إزاء أعمال تأرية، استجابت المنظمة لهذا القلق على نحو ملائم وسريع.

هاء - التقييم

38- أشارت اللجنة إلى التوصيات المقدمة فيما يتعلق بتقييم وظيفة التقييم في المنظمة، وهي تؤيدها تماماً، ولا سيما في ما يتعلق بالحاجة إلى وضع سياسة تقييم مؤسسية للمنظمة بالإضافة إلى ميثاق شعبة مكتب التقييم.

سابعاً- فعالية وظائف مكتب المفتش العام

39- يتمثل جزء هام من ولاية اللجنة في توفير ضمانات مستقلة وموضوعية حول وظائف المراجعة الداخلية، والتفتيش والتحقيق. واستناداً إلى المعلومات التي قرّرها مكتب المفتش العام، ومتابعة نتائج عمليات التقييم الخارجي الماضية لجودة وظيفتي المراجعة والتفتيش، والنتائج الإيجابية لتقييم مكتب المفتش العام الخارجي الأخير بشأن ضمان جودة الرقابة الداخلية والإحاطات المقدمة من إدارة المنظمة والمراجع الخارجي، ترى اللجنة أن مكتب المفتش العام يقدم خدماته بصورة مناسبة وفعالة. ومع ذلك، ينبغي للمنظمة النظر في زيادة عدد الموظفين الفنيين في المكتب لكل من وظائف المراجعة والتحقيق (أنظر الفقرة 45 أدناه).

ألف - ضمان المراجعة بالاستناد إلى المخاطر

40- تقيّم اللجنة بانتظام منهجية مكتب المفتش العام في التخطيط بالاستناد إلى المخاطر. ويساعد النهج القائم على المخاطر في الحرص على أن تركز ضمانات مكتب المفتش العام ومشورته على مجالات هامة في المنظمة، على أساس منهجي، وترى اللجنة أن ذلك مُثبّت في المواضيع التي رفع مكتب المفتش العام تقارير عنها خلال العام. وأشارت اللجنة إلى أنه بحلول نهاية عام 2017، حقق المكتب جزءاً كبيراً من تغطيته المقررة للمراجعة لفترة السنتين، كما يشير إليه تقرير المراجعة السنوي لمكتب المفتش العام لعام 2017، رغم الشواغر في مناصب المراجعين خلال العام وترحيل بعض التقارير إلى عام 2018. وعبرت اللجنة عن تقديرها لجهود التعاون بين مكتب المفتش العام وجهاز المراجعة الخارجية والتقييم عام 2017 من أجل تشجيع التأزر والتغطية الفعالة من حيث الكلفة للضمانات.

باء - وظائف التفتيش

41- تعرب اللجنة عن ارتياحها لملاحظة أن الخطوط التوجيهية المراجعة بشأن التحقيقات الإدارية الداخلية صدرت في أوائل عام 2017. وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي بذلتها وحدة التفتيش خلال عام 2017 لإدارة الحالات المخالة إليها، وتلبية الحاجة إلى مدخلات سياساتية على الرغم من شواغر في مناصب المفتشين.

جيم - الكشف عن تقارير مكتب المفتش العام

42- في أبريل/نيسان 2011، وافق مجلس المنظمة على سياسة الكشف عن تقارير مكتب المفتش العام التي تمكن الممثلين الدائمين أو من ينوب عنهم، من الاطلاع في موقع المكتب على تقارير المراجعة الداخلية وتقارير الدروس المستفادة من التحقيقات. وجرى تمديد السياسة في عام 2013 بحيث توفر إمكانية الاطلاع على التقارير عبر توصيل آمن على الإنترنت. وقد كان هذا الأسلوب المطلوب في جميع الحالات منذ ذلك الحين. ورحبت اللجنة بالتنفيذ السلس للسياسة من قبل مكتب المفتش العام، وتمت تلبية جميع الطلبات الثمانية للاطلاع على التقارير عن بعد على الإنترنت، التي وردت من قبل بلدين عضوين، وفقاً لما نصت عليه السياسة ضمن الفترات الزمنية الملحوظة. ولم تبرز أي حالة لتقارير حُجبت كما ظهرت حالة واحدة فقط لتقرير جرى تنقيحه، لإزالة معلومات سرية منه بشأن طرف ثالث.

دال - التوظيف والميزانية في مكتب المفتش العام

43- أشارت اللجنة إلى أن مكتب المفتش العام كان استباقياً في إدارة ميزانيته، من خلال استخدام الاستشارات لملاء الشواغر وتوفير مزيد من الخبرة الفنية، بهدف ضمان تغطية المراجعة وتلبية متطلبات حالات التفتيش رغم الشواغر في مناصب الموظفين. وأنهى مكتب المفتش العام السنة بفائض طفيف متوقع ولم تُرفع أي شواغل متصلة بالميزانية إلى انتباه اللجنة خلال العام.

44- وفي نهاية عام 2017، كان في مكتب المفتش العام ثلاثة مناصب شاغرة (منصبان من الفئة ف-4، وواحد من فئة الخدمات العامة-5) في وظائف المراجعين القائمة في الأقاليم وفي المقر الرئيسي. ويسرّ اللجنة ملاحظة أن معدل الشواغر في مكتب المفتش العام قد انخفض بشكل كبير.

45- وتعرب اللجنة عن قلقها لأن خطط عمل مكتب المفتش العام لا يمكن تنفيذها بسبب الافتقار إلى الموارد. وقد تم ترحيل عمليات المراجعة والتحقيقات في عام 2017 إلى فترة السنتين التالية بسبب النقص في الموارد. وتوصي اللجنة بأن تضيف الأجهزة الرئاسية في المنظمة وظائف فنية إلى وظائف المراجعة والتحقيق في مكتب المفتش العام. وسيسمح ذلك للمنظمة أيضاً بتحسين استجابتها للمطالب المتعلقة بالتحرش الجنسي والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

هاء - تقييم الجودة الخارجي

46- أقرت اللجنة بأعلى مستويات المعايير التي خصصها المقيم الخارجي المستقل لوظيفة المراجعة الداخلية لمكتب المفتش العام/منظمة الأغذية والزراعة، في تقرير تقييم الجودة الخارجي، وشددت على أهمية الحفاظ على هذه النتائج. ودعت اللجنة مكتب المفتش العام إلى تنفيذ التوصيات الخاصة بالتحسين على أساس البيانات المقدمة.

ثامناً- حالة توصيات السنة السابقة

47- استعرضت اللجنة حالة تنفيذ التوصيات الاثنتي عشرة التي وردت في تقاريرها السنوية السابقة، مع الأخذ في الاعتبار التحديثات الإضافية التي وقّرها كلٌّ من الإدارة ومكتب المفتش العام للجنة. وكما يشير إليه الملحق 3، تعتبر اللجنة أنه جرى تنفيذ سبع توصيات نظراً إلى أن الإجراءات تحصل الآن على أساس مستمر، وأن التوصيات الخمس الأخرى قيد التنفيذ، وهذا أمر سوف تواصل اللجنة رصده خلال عام 2018.

تاسعاً- شكر وتقدير

48- تشيد اللجنة بالتعاون الجيد والمساعدة المقدمة من الإدارة، ومن المفتش العام وموظفيه، وأمين المظالم/المسؤول عن الشؤون الأخلاقية، وغيرهم من موظفي منظمة الأغذية والزراعة والمراجع الخارجي الذي قدّم معلومات خلال اجتماعاتها التي عُقدت خلال عام 2017.

الملحق 1

تشكيل اللجنة

- 1- بناءً على توصية صادرة عن المراجع الخارجي السابق ووفقاً لالتزام المنظمة أمام الدورة المائة للجنة المالية، أنشأ المدير العام لجنة المراجعة في المنظمة في أبريل/نيسان 2003. ومنذ إنشاء اللجنة وحتى نهاية العام 2007، ضمّت اللجنة في صفوفها مزيجاً من الأعضاء الداخليين والخارجيين. وفي يناير/كانون الثاني 2008، باتت عضوية اللجنة تقتصر فقط على الأعضاء الخارجيين. ويرد تشكيل اللجنة واختصاصاتها في المرفق جيم من القسم 146 للدليل التعليمات الإدارية.
- 2- ووفقاً لخطة العمل الفورية لتجديد المنظمة (2009-2011) التي اعتمدها المؤتمر في دورته (الاستثنائية) الخامسة والثلاثين، فإن "لجنة المراجعة (أ) سيعينها المدير العام وستكون مؤلفة من أعضاء جميعهم من الخارج ويوافق عليهم المجلس بناءً على توصية المدير العام ولجنة المالية" (خطة العمل الفورية 2-92). وقد تم أول تعيين بموجب هذا النظام في العام 2010 كما أن التحديث الذي أُجري في عام 2013 لاختصاصات اللجنة يعكس هذا الأمر.
- 3- وتتألف اللجنة من خمسة أعضاء. وظلت وظيفة واحدة شاغرة بعد فبراير/شباط 2017، بعد استقالة أحد أعضاء اللجنة. وكان تشكيل اللجنة لعام 2017 على النحو التالي:

الأعضاء:
 السيدة L. Lesetedi (الرئيسة)
 السيد J. M. Portal
 السيدة E. Quinones
 السيد V. Liengsrirawat
 السيدة Daniela Graziani (استقالت بعد دورة فبراير/شباط 2017)

الأمين (بحكم منصبه) المفتش العام

الملحق 2

من القسم 146 من دليل التعليمات الإدارية - المرفق جيم

لجنة المراجعة في منظمة الأغذية والزراعة

الاختصاصات

1- الغرض
<p>1-1 عمل لجنة المراجعة كفريق استشاري مكون من خبراء لمساعدة المدير العام في تدابير الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر، ورفع التقارير المالية والمراجعة الداخلية، ومهام التفتيش والتحقيق على مستوى الفاو. وتقدم لجنة المراجعة مشورتها بشأن هذه القضايا مع مراعاة اللوائح والقواعد المالية فضلاً عن السياسات والإجراءات المطبقة على المنظمة وبيئة عملها.</p> <p>2-1 تقدم لجنة المراجعة معلومات إلى الأجهزة الرئاسية في تلك المجالات من خلال تقاريرها السنوية التي تتيحها، ويقوم الرئيس أو أي عضو آخر يتم تعيينه بتقديم هذا التقرير مباشرة إلى لجنة المالية.</p> <p>3-1 وفي ما يتعلق بالمراجعة الداخلية والتفتيش والتحقيق، تعمل اللجنة بصفة استشارية لدى مكتب المفتش العام. وبموجب ذلك، تساعد المفتش العام في كل ما يتعلق بالجودة المتواصلة لأداء المكتب.</p>
2- المسؤوليات
<p>1-2 تقوم اللجنة بالاستعراض وبتقديم المشورة إلى المدير العام بشأن:</p>
<p>(أ) السياسات التي تؤثر تأثيراً كبيراً على قضايا المحاسبة والتقارير المالية والرقابة المالية للمنظمة بما يشمل الاعتبارات التالية:</p> <p>(1) الكشوف المالية للمنظمة ونتائج عمليات المراجعة الخارجية للكشوف المالية بحسب ما هي موثقة في رأي المراجع وفي رسائل المراجع الخارجي إلى الإدارة؛</p> <p>(2) الترتيبات الخاصة بالمراجع الخارجي للمنظمة وتطبيقها؛</p> <p>(3) سياسات المنظمة في مجال المحاسبة والإدارة المالية وحالة مشاريع التحسين التي تتعلق بالأنظمة المالية ورفع التقارير المالية؛</p>
<p>(ب) الرقابة الداخلية للمنظمة واستراتيجية إدارة المخاطر وإطار العمل والعمليات في ضوء المخاطر الهامة التي تواجهها المنظمة، بما يشمل مراعاة النقاط التالية:</p> <p>(1) مشاريع تحسين المنظمة التي تتعلق بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر؛</p> <p>(2) نتائج تغطية المراجعة الداخلية والخارجية للمنظمة وحالة التوصيات المنبثقة عن عمليات المراجعة الداخلية والخارجية.</p>
<p>(ج) سياسات المنظمة لمكافحة ممارسات الغش والفساد والتآمر لدى موظفيها والأطراف الخارجية بما في ذلك الاستخدام غير المناسب لموارد المنظمة والتدابير التي تتيح للموظفين والأطراف الخارجية بأن يعبروا عن مخاوفهم، في إطار سري، من أي ممارسات خاطئة في الإدارة وفي إجراء العمليات.</p>
<p>(د) فعالية وكفاءة مهام المراجعة الداخلية والتفتيش والتحقيق لمكتب المفتش العام والالتزام بميثاق مكتب المفتش العام، والخطوط التوجيهية المتعلقة بالتحقيقات الإدارية الداخلية والمعايير الدولية للمراجعة والتحقيق الداخليين بما في ذلك الاعتبارات التالية:</p> <p>(1) الدور المستقل للمفتش العام ومكتبه؛</p> <p>(2) كفاية الموارد المتاحة لمكتب المفتش العام كي يلبي احتياجات المنظمة؛</p> <p>(3) آليات مكتب المفتش العام لضمان الجودة ونتائج استعراضات ضمان الجودة الداخلية والخارجية؛</p>

	<p>(4) ملاءمة التغطية المرتقبة والحالية للمراجعة الداخلية مع المراعاة الواجبة لتغطية المراجعة الخارجية، من أجل ضمان تأكيد مكتب المفتش العام على المجالات عالية المخاطر؛</p> <p>(5) تقارير المراجعة الصادرة عن مكتب المفتش العام وحالة تنفيذ التوصيات من قبل المنظمة؛</p> <p>(6) نتائج التحقيق التي تتعلق بالحالات المفترضة أو الفعلية لسوء الإدارة والمخالفات والغش وحالة الإجراءات التي تتخذها المنظمة بشأن هذه النتائج؛</p> <p>(7) التقارير الربع سنوية والسنوية لمكتب المفتش العام.</p>
2-2	تضع اللجنة خطة سنوية لضمان المعالجة الفعالة لمسؤوليات اللجنة وأهدافها المعلنة لتلك الفترة.
3-2	تقدم تقريراً سنوياً عن أنشطتها إلى المدير العام الذي يقوم بدوره بتزويد اللجنة المالية للمنظمة بنسخة منه، بالإضافة إلى أي تعليقات إضافية يرغب المدير العام في إبدائها بشأنه.
-3	الصلاحيات
1-3	<p>تتمتع لجنة المراجعة بالصلاحيات التالية:</p> <p>(هـ) الحصول على كل المعلومات الضرورية والتشاور مباشرة مع المفتش العام وموظفيه؛</p> <p>(و) الاطلاع على كل التقارير ووثائق العمل الصادرة عن مكتب المفتش العام؛</p> <p>(ز) التماس أية معلومات تحتاجها من أي موظف، ومطالبة جميع الموظفين بالتعاون بشأن أي طلب تتقدم به اللجنة؛</p> <p>(ح) الحصول على المشورة الفنية المستقلة وضمان حضور أشخاص خارجيين من أصحاب التجارب والخبرات المفيدة إذا كان ذلك ضرورياً.</p>
-4	العضوية
1-4	تتألف اللجنة من خمسة أعضاء خارجيين ومن أمين بحكم منصبه. ويعين المدير العام كل الأعضاء والأمين.
2-4	تتم الموافقة على عضوية اللجنة من قبل المجلس بناءً على توصية المدير العام ولجنة المالية.
3-4	ويتم اختيار الأعضاء على أساس مؤهلاتهم كفنيين رفيعي المستوى في مجال المراجعة و/أو التفتيش. ولدى اختيارهم يجب مراعاة التمثيل الجنساني والجغرافي في اللجنة.
4-4	يُعتبر الأعضاء مستقلين عن أمانة المنظمة وعن المدير العام. ولا يتم تعيين الأعضاء السابقين لدى أمانة المنظمة في لجنة المراجعة ضمن فترة السنتين التي تعقب انتهاء تلك المسؤوليات.
5-4	يؤدي الأعضاء عملهم بصفتهم الشخصية ولا يجوز أن يمثلهم أعضاء مناوون.
6-4	تنتخب اللجنة رئيسها من ضمن أعضائها.
7-4	يعمل الأعضاء لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أقصاها ثلاث سنوات إضافية بعد انتهاء مدة الولاية الأولى، وفقاً لما يريته المدير العام. وتقسّم مدة ولايات الأعضاء قدر المستطاع إلى مراحل بهدف تأمين الاستمرارية، ويكون التجديد رهن التقدير الإيجابي لمساهمة العضو المعين خلال مدة ولايته الأولى.
-5	الأمانة
1-5	يُعتبر أمين لجنة المراجعة المفتش العام بحكم منصبه وهو يرفع تقاريره مباشرة إلى الرئيس حول الشؤون التي تتعلق بعمل لجنة المراجعة. أما مكتب المفتش العام فيؤوِّد دعم الأمانة للموظفين.

6- الاجتماعات
6-1 يمكن أن تجتمع اللجنة ثلاث مرات على الأقل في السنة وفقاً لما يريته رئيسها. ومقدور الرئيس أن يدعو إلى عقد اجتماعات إضافية إذا ما رأى ذلك مناسباً. ويتمتع المدير العام أو المفتش العام أو المراجع الخارجي بالحق في أن يطلب إلى رئيس اللجنة توجيه الدعوة لعقد اجتماعات إضافية إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.
6-2 يتم إخطار أعضاء لجنة المراجعة بالاجتماعات عادةً قبل 10 أيام عمل على الأقل من انعقادها.
6-3 يوافق الرئيس على جدول أعمال مؤقت للاجتماعات ينبغي توزيعه إلى جانب الدعوات.
6-4 يتم إعداد الوثائق الداعمة من قبل الرئيس أو أمانة لجنة المراجعة بناءً على تعليمات الرئيس أو على مبادرة الأمين. ويمكن أيضاً تقديم الوثائق من قبل المراجع الخارجي أو، بموافقة الرئيس، عن طريق الإدارة أو اللجان الأخرى للمنظمة. وتستخدم الوثائق والمواد الإعلامية التي تُورَع لتُنظر فيها لجنة المراجعة فقط لهذه الغاية، وتُعامل على أنها سرية.
6-5 من المفترض أن يشارك الأعضاء الخمسة جميعاً في كل اجتماع للجنة، على أن الاجتماعات يمكن أن تتعقد بنصاب مؤلف من ثلاثة أعضاء. ولا يتمتع أمين الاجتماع بحق التصويت. وتُتخذ قرارات لجنة المراجعة عادة بالتوافق في الآراء، ولكن بحال تعذر ذلك فتُتخذ بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين الذين أدلوا بأصواتهم. وفي حال تعادل الأصوات، يكون للرئيس الصوت المرجح.
6-6 يجوز للرئيس أو لأعضاء آخرين المشاركة في اجتماع عبر الهاتف أو الفيديو وخلال ذلك الوقت يتم إحصاء عددهم بغية تحديد النصاب.
6-7 في حال لم يتمكن الرئيس من حضور اجتماع ما، ينتخب الأعضاء الآخرون رئيساً بالنيابة لذلك الاجتماع من بين الأعضاء الحاضرين.
6-8 يجوز للرئيس بأن يدعو مكتب المفتش العام أو أي موظف آخر من المنظمة أو المراجع الخارجي لحضور الاجتماعات.
6-9 يجوز للجنة المراجعة أن تقرر الاجتماع في جلسة مغلقة بين فترة وأخرى بحسب ما تقررره اللجنة أو في جلسات خاصة مع الأمين أو مع ممثلين عن الإدارة أو ممثل المراجع الخارجي.
6-10 يتم إعداد محضر بكل اجتماع تحفظه الأمانة. وتستعرض لجنة المراجعة مشروع المحضر بالمراسلة وتعتمد هذا المحضر رسمياً في اجتماعها التالي.
6-11 يتشارك المدير العام والديوان وموظفو مكتب المفتش العام مداورات لجنة المراجعة ومحاضر اجتماعاتها، ولكنها تُعتبر سرية ما لم يقرر الرئيس غير ذلك. وقد يوافق الرئيس على تشارك كامل المحاضر أو الأجزاء ذات الصلة منها مع كبار المدراء الآخرين في المنظمة أو قد يطلب من الأمانة أن تقدم موجزاً عن القرارات وذلك لغاية المتابعة من قبل كبار المدراء في المنظمة.
7- تضارب المصالح
7-1 قبل تعيينهم، يقدم الأعضاء الجدد تصريحاً بتضارب المصالح. وحين ينشأ تضارب مصالح فعلي أو محتمل، يتم الإعلان عن المصلحة ما يؤدي إلى إعفاء العضو أو الأعضاء من المشاركة في المناقشة أو إلى منعهم من التصويت على المسألة. وفي هذه الحالة يستوجب تكوين نصاب من بقية الأعضاء للنظر في هذه المسألة.
8- مسؤوليات والتزامات الأعضاء
8-1 يعمل الأعضاء بصفة مستقلة غير تنفيذية لدى أداء دورهم الاستشاري في لجنة المراجعة. وبالتالي لا يُعتبر الأعضاء مسؤولين شخصياً عن القرارات التي تتخذها لجنة المراجعة مجتمعاً.
8-2 ينال أعضاء لجنة المراجعة تعويضاً عن أي إجراءات تُتخذ ضدهم نتيجة للأنشطة التي يؤديونها أثناء عملهم في لجنة المراجعة، طالما أن هذه الأعمال قد أدت بنية حسنة.

9- رفع التقارير
9-1 ترفع اللجنة تقاريرها إلى المدير العام وتوجه كل التقارير إليه. وتعدّ لجنة المراجعة تقريراً سنوياً بشأن عملها للمدير العام فيُقدّم إلى لجنة المالية كل سنة مشفوعاً بأي تعليقات صادرة عن المدير العام. ويتضمن التقرير تقييماً ذاتياً سنوياً لعمل اللجنة. ويُدعى رئيس لجنة المراجعة، أو عضو آخر، حسبما تقرر اللجنة، إلى لجنة المالية لعرض التقرير السنوي للجنة.
9-2 يتواصل الرئيس مع جهة الاتصال المعينة من قبل المدير العام بشأن نتائج مداوات اللجنة فضلاً عن المسائل المقبلة التي تتعلق بمجال عملها.
10- الأجر وتعويض التكاليف
10-1 لا يتقاضى الأعضاء أي أجر من المنظمة على أية أنشطة يقومون بها في إطار عضويتهم في لجنة المراجعة. وتقوم المنظمة بتعويض أية تكاليف تتعلق بالسفر والإقامة يتكبدها أعضاء اللجنة بالضرورة لدى مشاركتهم في اجتماعات اللجنة.
11- الاستعراض الدوري للاختصاصات
11-1 تستعرض اللجنة دورياً ملاءمة اختصاصاتها، مع اقتراح تغييرات على المدير العام للموافقة عليها حيثما كان ذلك مناسباً.

الملحق 3

حالة توصيات لجنة المراجعة

تعليقات الإدارة/مكتب المفتش العام	تصنيف الحالة ²	الوحدة المسؤولة	الفقرة المرجعية في تقرير لجنة المراجعة في المنظمة	التوصية
<p>تمت معالجة مخاطر النظام ما بعد تنفيذ النظام العالمي لإدارة الموارد من خلال الاحتفاظ بالقدرة على الدعم لما بعد التنفيذ. وتطور ذلك إلى ترتيبات تحكمها اتفاقية على مستوى الخدمة في كتالوج الخدمة في شعبة تكنولوجيا المعلومات</p> <p>http://intranet.fao.org/departments/cio/products_and_services/detail/c/25284.</p> <p>وستتم تنفيذ المزيد من التحسينات للدعم الطويل الأجل للنظام العالمي لإدارة الموارد (كجزء من حافظة نظام التخطيط للموارد في المؤسسة)، إذا كان ذلك مطلوباً، وبناء على دراسة خارطة الطريق الخاصة بنظام التخطيط للموارد في المؤسسة التي تم استكمالها في سبتمبر/أيلول 2017. ويتم وضع الاتفاقيات على مستوى الخدمة للنظام العالمي لإدارة الموارد ونشرها على الإنترنت (يرجى مراجعة على سبيل المثال موقع http://intranet.fao.org/csd/ssc/service_catalogue/).</p> <p>وكما أشير إلى ذلك، أجريت الاستشارات الخاصة بنظام التخطيط للموارد في المؤسسة وتم إصدار التقرير. وهو قيد التنفيذ، كما يحدد الفريق التوجيهي نظام التخطيط للموارد في المؤسسة (الذي سيصبح مجلس نظام التخطيط للموارد في المؤسسة). ويتحمل الفريق التوجيهي مسؤولية ضمان أن تظل بيئة نظام التخطيط للموارد في المؤسسة الخاص بالمنظمة متماسكاً، ومنسقاً من الناحية الاستراتيجية، ومن حيث التكلفة. وبذلك، ستقوم المجلس بتوجيه القرارات والخيارات التي تلي احتياجات المنظمة بشكل أفضل من أجل عملية أكثر فعالية وكفاءة، مما يشتمل على مراجعة جميع القضايا ما بعد إطلاق النظام العالمي لإدارة الموارد والتخفيف من حدة المخاطر.</p>	تُنفذ	<p>نائب المدير العام/مكتب المدير العام المساعد - إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية/شعبة تكنولوجيا المعلومات</p>	<p>الفقرة 20 من تقرير عام 2013</p>	<p>1- تمنح الإدارة الأولوية لتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير [مراجعة مكتب المفتش العام] من أجل إدارة مخاطر النظام التي تم تحديدها ما بعد التعميم والمخاطر المتعلقة بمسارح المعايير الأساسية الدولية للقطاع العام، وضمان أن تقوم المنظمة وكفاءة بإعداد كشوفات مالية تتمثل لتلك المعايير.</p>

² لغرض تقييم حالة التوصيات، تقر لجنة المراجعة في المنظمة فئات "تُنفذت"، "قيد التنفيذ"، إجراء متفق عليه إنما معلق " وغير متفق عليه".

التوصية	الفقرة المرجعية في تقرير لجنة المراجعة في المنظمة	الوحدة المسؤولة	تصنيف الحالة ²	تعليقات الإدارة/مكتب المفتش العام
-2	الفقرة 13 من تقرير عام 2015	شعبة الشؤون المالية	تُنفذت	وكما في السنوات السابقة، تلقت الكشوفات المالية لعام 2016 رأياً غير معادل. وتجري مراجعة البيانات لعام 2017 من قبل مدققين خارجيين ولم يتم طرح أي قضية هامة. وقد سار إعداد البيانات الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على خير ما يرام منذ إدخال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى منظمة الأغذية والزراعة في عام 2014.
-3	الفقرة 22 من تقرير عام 2015	نائب المدير العام/ مكتب الموارد البشرية / مكتب الشؤون الأخلاقية	قيد التنفيذ	مكتب الموارد البشرية: يقوم مكتب الموارد البشرية بتطوير دورتين للتعليم الإلكتروني، واحدة عن الاحتيال والفساد الأخرى عن الضوابط الداخلية. وستتم إطلاق هاتين الدورتين في عام 2018، وأتاحتهما لجميع الموظفين من خلال منصة you@fao. كما ستم إتاحة فيديو عن الوعي بحلول 14 مايو/أيار 2018 بشأن "منع التحرش والمضايقات الجنسية وسوء استخدام السلطة". ويساهم أمين المظالم ومكتب الشؤون الأخلاقية ومكتب المفتش العام في هذا المشروع، أمين المظالم ومكتب الشؤون الأخلاقية: سيتم إرسال رسالة إلى جميع ممثلات المنظمة ومكاتب الاتصال في المنظمة، لشرح كيف يمكن أن يساعد مكتب الشؤون الأخلاقية في زيادة المعرفة ورفع مستوى الوعي حول الشؤون الأخلاقية التنظيمية (فترار/شباط 2017).

التوصية	الفقرة المرجعية في تقرير لجنة المراجعة في المنظمة	الوحدة المسؤولة	تصنيف الحالة ²	تعليقات الإدارة/مكتب المفتش العام
4-	الفقرة 25 من تقرير عام 2015	لجنة العقوبات على المورد / مكتب المفتش العام	قيد التنفيذ	<p>وستتم تقديم طلب إلى جميع مساعدي المدير العام الإقليميين لإعطاء أمين المظالم الفرصة لمخاطبة اجتماعات الإدارات الإقليمية، مما سيسمح بين جميع ممثلات المنظمة، والمدراء الإقليميين الفرعيين، وكبار المدراء الإقليميين. لم ينفذ بعد.</p> <p>وستتم عقد اجتماع مع مكتب دعم اللائحة ألقاه مرة واحدة في السنة لتبادل المعلومات غير السرية عن حالة المسائل الأخلاقية في المكاتب القطرية، والتنسيق بشأن أفضل السبل لمعالجتها. وفي عام 2017 أُعطي اجتماع واحد مع مدير مكتب الاستراتيجية والتخطيط ونقاط الاتصال الإقليمية إلى مكتب أمين المظالم والشؤون الأخلاقية. وستستمر المشاورات والبيانات.</p> <p>وستتم زيادة التعاون مع مكتب المفتش العام لمعالجة القضايا التي تم تحديدها من قبل المراجعين واستخدام الأمثلة التي شارك بها المفتشون لتحسين نوعية حزمة التدريب. وقد زاد التعاون الموجود منذ بنابر/كانون الثاني 2018، وستتم الحفاظ عليه.</p> <p>ويعتبر مكتب الشؤون الأخلاقية، بالنسبة لعام 2017، أن يقدم دورات تدريبية عبر الفيديو في 15 مكتباً قطرياً، وإجراء دورات تدريبية شخصية في المقر الرئيسي للمنظمة في عشر شعب، وإجراء دورات تدريبية شخصية في عشرة مكاتب قطرية. تُعد لعام 2017 وسيستمر طوال عامي 2018 و2019.</p> <p>على عكس التوقعات لم يكن لدى لجنة العقوبات على الموردين سوى ثلاث حالات في عام 2017 (ثلاث حالات معلقة مؤقتاً لمواقع عمل متعاقدين خارج المقر الرئيسي).</p> <p>وفي ما يتعلق بالدروس المستفادة، اقترح أمين لجنة العقوبات على الموردين تعديل إجراءات العقوبات والخطوط التوجيهية الخاصة بها التي تم تقييدها مع نائب المدير العام/مكتب المدير العام المساعد - إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية في سبتمبر/أيلول 2017. كما تم أيضاً تعديل الوثيقة AC 2014/27 بشأن لجنة العقوبات على الموردين، بالتشاور مع مكتب المفتش العام، وتتم حالياً مراجعتها من قبل نائب المدير العام/مكتب المدير العام المساعد.</p>

التوصية	الفقرة المرجعية في تقرير لجنة المراجعة في المنظمة	الوحدة المسؤولة	تصنيف الحالة ²	تعليقات الإدارة/مكتب المفتش العام
				وتعمل لجنة العقوبات على الموردين، بالتعاون مع مكتب المفتش العام على تحسين الخطوط التوجيهية والقواعد الخاصة بالعقوبات، مع الأخذ بعين الاعتبار II حالة استعرضتها لجنة العقوبات على الموردين منذ تأسيسها. وبالإضافة إلى ذلك، يجري النظر في إمكانية إنشاء أمانة للعقوبات على الموردين مشتركة مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
-5	أوصت اللجنة بتحسين تدريب موظفي الموارد البشرية لغير الموظفين، ولا سيما إدخال التدريب الإلزامي بشأن الشؤون الأخلاقية والمتطلبات المتعلقة بمعايير السلوك، لموظفي الموارد البشرية لغير الموظفين المؤكلمين بوظائف هامة، والإشراف على هذا التدريب.	مكتب الموارد البشرية / مكتب الشؤون الأخلاقية	إجراء متفق عليه إنما معلق	يقوم مكتب الموارد البشرية ومكتب الشؤون الأخلاقية بتطوير تدريب على الإنترنت سيصبح إلزامياً.
-6	توصي لجنة المراجعة بمراجعة دمج وظيفتي المسؤول عن الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم، وهما وظيفتان بمسؤوليات مختلفة، وتطبيق مهارات مختلفة وتستندان إلى معايير مختلفة.	مكتب المدير العام / نائب المدير العام / مكتب الشؤون القانونية	إجراء متفق عليه إنما معلق	تم الاتصال مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها.
-7	في حال غياب المفتش العام، توصي اللجنة بأن تمنح المسؤولية المؤقتة إلى كبار المسؤولين في مكتب المفتش العام، وذلك للحفاظ على الاستقلالية وتجنب تضارب المصالح المحتمل.	مكتب المدير العام	تُنفذت	أصبح كبار المسؤولين في مكتب المفتش العام المسؤولين في مكتب المفتش العام.
-8	توصي اللجنة بترك ترتيبات السفر الخاصة بالمفتش العام لتقدير المفتش العام بشأن المسائل الموضوعية التي تدخل في نطاق سلطة قواعد المنظمة المتعلقة بالسفر.	مكتب المدير العام	قيد التنفيذ	

الملحق 4

لجنة المراجعة في منظمة الأغذية والزراعة

بيان مكتوب للجنة المالية

21 مايو/أيار 2018

يسرّ لجنة المراجعة أن تقدم هذا البيان الذي يتضمّن آراءها في ما يتعلق بقيام لجنة المالية بدراسة التعديلات المقترحة في اختصاصات لجنة المراجعة. وإنّ الآراء المعبر عنها في هذا البيان هي من منظور ضمان الشفافية والمساءلة، بموازاة الحفاظ على كفاءة لجنة المراجعة.

الغرض: الفقرات 1-1 و 2-1 و 1-2

تنص الاختصاصات الحالية على أنّ الغرض من لجنة المراجعة هو تأدية دور جهاز استشاري متخصص لدى المدير العام بموازاة إعطاء معلومات للأجهزة الرئاسية بالدرجة الأولى من خلال التقارير السنوية للجنة. ويكفل هذا إبقاء المدير العام الذي هو الأقرب إلى الأنشطة اليومية للمنظمة مطلعاً، من دون تأخير، على أي مخاطر محدقة بالمنظمة وخاضعة لنطاق عمل لجنة المراجعة.

وقد كان هذا الترتيب مجدياً بالنسبة إلى لجنة المراجعة وساهم في إقامة حوار مفتوح وصريح بين اللجنة والإدارة العليا، خاصة مع مكتب المفتش العام.

وقد عزز علاوة على ذلك الثقة المتبادلة وكفل إمكانية الوصول إلى المعلومات التي تحتاج إليها اللجنة للاضطلاع بمسؤولياتها.

وفي نظر لجنة المراجعة، فإنّ التغييرات المقترحة في الاختصاصات والتي تعمل بموجبها اللجنة كجهاز استشاري متخصص وتعطي معلومات للمجلس، من خلال لجنة المالية والمدير العام، توضح بصراحة الغرض الرئيسي الذي لطلما اعتبرته اللجنة كذلك، ألا وهو إعطاء الأجهزة الرئاسية للمنظمة جميع المعلومات المتصلة بولايتها. وستبقى المحافظة على اتصالات مباشرة ومفتوحة بين اللجنة والإدارة العليا عاملاً رئيسياً لكفاءة لجنة المراجعة.

العضوية: 1-4 و 2-4 و 3-4 و 7-4

تتألف لجنة المراجعة من أعضاء من خارج المنظمة يجب أن يستوفوا جميعاً معايير استقلالية صارمة كشرط لتعيينهم. وإنّ قدرة اللجنة على إسداء المشورة للمنظمة تعتمد على مهارات الأعضاء فيها ومعارفهم وخبرتهم، وبالأخص على استقلاليتهم.

وتعتبر لجنة المراجعة أنّ وجود عملية تنافسية شفافة هو أفضل طريقة لضمان امتلاك اللجنة، مجتمعة، المهارات والمعارف والخبرة اللازمة للاضطلاع بمسئولياتها وأن لا تكون لأي من الأعضاء علاقات من شأنها أن تتعارض مع إسدائه رأياً مستقلاً. وهذا من شأنه أن يضمن أيضاً أن يعمل الخبراء كأفراد لدى تحمّل مسؤولياتهم المؤتمنين عليها وليس كممثلين لدوائر معيّنة.

وبموجب التنقيح المقترح في الفقرة 4-3، سيكون بالإمكان تأليف لجنة اختيار لإسداء المشورة للجنة المالية بشأن المرشحين المقترحين. وميزة هذه اللجنة المؤلفة من أفراد يدركون تماماً المواصفات التي تحتاج إليها اللجنة، أنّها ستسهّل عمل لجنة المالية من خلال إجراء انتقاء مسبق للأفراد من حيث استيفائهم المهارات والمعارف والخبرة المطلوبة. وتقوم بعدها لجنة المالية باستعراض المرشحين الذين تم انتقاؤهم مسبقاً مع إيلاء العناية الواجبة للضرورات الجنسانية والجغرافية والضرورات الأخرى المتصلة بالتنوّع. وسوف تتمثل أيضاً الميزة الإضافية لهذه العملية في تجنّب أن تصبح التعيينات رهينة للتناقضات السياسية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تأخير لاحق في ملء الشواغر في اللجنة. فيكون عندها المجلس، بناء على توصية لجنة المالية، السلطة القيّمة على التعيين³.

أمين لجنة المراجعة: 5-1

تود لجنة المراجعة أن تلفت العناية إلى هذه المادة التي تنيط المفتش العام بمهام أمين اللجنة. وترى لجنة المراجعة أنّ هذا من شأنه أن يقوّض الشعور الإجمالي باستقلالية اللجنة. وتود اللجنة أن تؤكد على أنّ هذا انطباع أكثر منه واقع فعلي؛ إذ لم يكن هناك في أي وقت من الأوقات أي حالة أو حدث أدى إلى المساومة على استقلالية اللجنة نتيجة لهذا الترتيب. ومع ذلك، لعله من الأجدى في عملية المراجعة الراهنة إعادة النظر في ما إذا كانت وحدة أخرى معنية بالإدارة، على غرار الوحدة التي تؤدي مهام الأمانة للجنة المالية والمجلس، ستكون في موقع أفضل لإعطاء ضمانة كاملة بشأن استقلالية اللجنة. ويجب ألا يحول هذا دون استمرار المفتش العام في رفع تقاريره مباشرة إلى رئيس لجنة المراجعة بالنسبة إلى الشؤون المتصلة بعملها.

³ ترى لجنة المراجعة أنّ الفقرة 4-2 التي تنص على أن يوافق المجلس على الأعضاء في اللجنة، تحدث بعض اللغظ على اعتبار أنّ الفقرة 4-1 تنص في الأساس على أن يعيّن المجلس الأعضاء في اللجنة. ويكمن السؤال هنا في معرفة ما إذا كانت الفقرة 4-2 مكررة وغير لازمة